عرضت الحلقة الأولى من تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) للملخص التنفيذي للبحث. وناقش ضمن دراسته الاسلاموية السعودية، الوهابية وجماعة الصحوة الإسلامية والإسلامويين الرافضيين والجهاديين والإسلامويين الشيعة. وفي هذه الحلقة الثانية تواصل الدراسة الحديث عن تأثيرات حرب الخليج وأحوال السجن والمنفى، لتنتقل إلى الفقرة الثانية الخاصة بالإسلاموية والإصلاح عند الإسلامويين الجدد من إصلاحيين اجتماعيين وإصلاحيين سياسيين. كذلك تتناول الحلقة بالبحث موضوع الصحوة والإصلاح، لتناقش الاعتدال والتعاون ومقاومة الإصلاح الاجتماعي والاتفاق المحتمل مع تحالف الوسط، لتكون خاتمة الحلقة متعلقة بالإسلامويين الشيعة.

التيـــــــار الإسلامـــــــي في السعوديـــــــة

(٣.٢)

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

ج. تأثيرات حرب الخليج الأولى

كانت حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١) أهم الحوادث على الإطلاق في تاريخ الإسلاموية السعودية، والعامل الذي يساعد على تفسير سياسات محلية لاحقة. لقد ردت الرياض على غزو العراق الكويت في آب ١٩٩٠، بدعوة قوة متعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة للتمركز في أراضيها، وهو قرار أدى إلى زعزعة التوازن الداخلي الهش أصلاً في المملكة، ودفع إلى مزيد من التسييس والتطرف لجماعة الصحوة. لم يعد وعاظ الإصلاحيين يقصرون انتقاداتهم على المثقفين الليبراليين أو المؤسسة الوهابية، بل بدأوا باستهداف مباشر للدولة ومؤسساتها.

قام الواعظان في جماعة الصحوة سلمان العودة وصفر الحولي بإلقاء خطب حماسية تنتقد الدولة لسماحها لجيش من الكفار بدخول الأرض السعودية. وتصاعدت إثر ذلك شعبية هذين الواعظين، وأخذت أعداد هائلة من أشرطتهما بالانتشار في سائر أنحاء البلد. وفي تحد علني للنظام استغلا السخط الشعبي، وحظيا بمصداقية شعبية تفوق بكثير تلك التي يتمتع بها رجال الدين التابعين للنظام. وأصبحت الجامعات، التي كانت معاقل لجماعة الصحوة منذ البداية، أرضاً خصبة لتجنيد المعارضين السياسيين. وكان المثقفون يتجمعون في مجموعات صغيرة ينظمها الأساتذة الإسلامويون لبحث شؤون الوطن. وفي آذار ١٩٩١ قام عدد منهم بصياغة "مذكرة مطالب" وقعها، في نهاية المطاف، ما يزيد على ٤٠٠ من المثقفين الدينيين، بينهم أفراد من المؤسسة الرسمية وجميع الوعاظ الإصلاحيين البارزين، وأرسلوها إلى الملك فهد. وفي أيلول ١٩٩٧ أعد ١٠٧ من المفكرين الدينيين "مذكرة نصيحة" مماثلة. وأعد الإسلامويون مجموعتين من المطالب: الأولى بشأن سيادة القانون والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان (طبقاً لمفهوم الشريعة)، والمجموعة الثانية تختص بتعزيز رقابة المؤسسات الدينية على الدولة والمجتمع.

وأدى قرار الإسلامويين عام ١٩٩٣ بتأسيس "لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة" إلى إجراءات صارمة من الدولة، بلغت أوجها عام ١٩٩٤ باعتقال الحولي والعودة. وأدى رد فعل أتباعهم الذين نظموا تظاهرة صاخبة في مدينة بريدة التي ينتسب لها العودة، إلى موجة أخرى من الاعتقالات. وتم سجن معظم أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة، في حين فر اثنان منهم وهما محمد المسعري وسعد الفقيه إلى لندن، إذ أسسا فرعاً للحركة في المنفى.

وأثرت عملية التسييس هذه في الساحة الإسلاموية ككل، ولا سيما في الرافضين الذين كانوا قد تجنبوا إلى حد كبير التدخل في السياسة في سنوات الثمانينيات. إلا أن أزمة الخليج جلبت السياسة المحلية والدولية إلى عقر دارهم، فأصبح من الصعب جداً عليهم الالتزام بعزلتهم، في ظل الموقف السياسي الذي فرضوه على أنفسهم. وأثار قمع الحكومة لجماعة الصحوة نقاشاً سياسياً في أوساطهم، تركز، طبقاً لعضو سابق في حلقة بحثية رافضية في الرياض، على ما إذا كانت نواح معينة من سلوك الدولة تسوغ تكفيرها.

بعد أن رفعت جماعة الصحوة "مذكرة النصيحة" عام ١٩٩٢، تركز النقاش على ما إذا كانت العائلة الحاكمة كافرة أم لا. وقد امتد السؤال عام ١٩٩٤، بعد بريدة، إلى القضية الخلافية بشأن ما إذا كان المفكرون الدينيون التابعون للدولة قد تصرفوا بطريقة غير إسلامية. أما الأعضاء الأشد تطرفاً في الحلقة البحثية، والذين قرروا ان أولئك المفكرين تصرفوا فعلاً بسلوك غير إسلامي، فقد انفصلوا عن جماعتهم الرافضية، وانضموا إلى صفوف الجهاديين في أوائل عام ١٩٩٥، وكان من بين الذين ساعدوا على تسييس بعض الرافضين عصام البرقاوي (المعروف أيضاً باسم أبي محمد المقدسي، وهو الملهم المباشر للزرقاوي)، وهو عقائدي إسلامي متشدد من أصل أردني، كان يتخذ من بيشاور في باكستان قاعدة له، ويقيم علاقات مع بقايا حركة جهيمان، ويزور المملكة العربية السعودية بصورة منتظمة.

كان الجهاديون، ولا سيما قائدهم بلا منازع منذ الثمانينيات أسامة بن لادن، قد تأثروا بشدة بحرب الخليج. في البداية كان بن لادن عقائديا يؤمن في أعماق نفسه بجماعة الصحوة الذين كان الحولي يصوغ وجهات نظرهم. ولكن غزو الكويت، ورفض الحكومة السعودية اقتراحه بدعوة المجاهدين للدفاع عن البلد ضد العراق، ثم بشكل خاص نشر القوات الأمريكية، كل ذلك شكل صدمة ثلاثية ودعوة الى التنبه. ومع تصاعد نقده النظام السعودي، بسبب تحالفه مع الولايات المتحدة، فقد هاجر الى السودان عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٤ أسقطت عنه جنسيته السعودية.

كان بن لادن يسلك اتجاهات بعيدة للغاية عن توجهاته الأولية في جماعة الصحوة، وأصبح يرى في الولايات المتحدة العائق الرئيسي في إحداث تغيير سياسي في المنطقة، بل تهديداً عسكرياً مباشرا للأمة الإسلامية. لم يعد يكتفي بنقد أنظمة الحكم، وفي أواسط التسعينيات توصل إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة لقيام مواجهة عالمية مباشرة ضد الولايات المتحدة. باختصار، أطلقت حرب الخليج عملية أصبح فيها الجهاديون أكثر نقداً للنظام السعودي، وأكثر علانية في العداء المفتوح للولايات المتحدة.وقد ظهرت الإشارات الأكثر إثارة للعنف الإسلاموي في أواسط التسعينيات، عند وقوع هجمات على أهداف أمريكية. ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٥ انفجرت سيارة مفخخة في منشأة للحرس الوطني السعودي في قلب مدينة الرياض، نتج عنها مقتل خمسة أمريكيين وهنديين وإصابة ٦٠ آخرين بجروح. وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٦ ظهر أربعة من المشتبه بهم على التلفزيون، واعترفوا بمسؤوليتهم عن الهجوم، وتم إعدامهم بعد شهر من ذلك. كان ثلاثة منهم من الجهاديين الذين يمتلكون خبرة قتالية في أفغانستان والبوسنة، أما الرابع فقد كان رافضياً سابقاً تحول ليصبح جهادياً بعد أن ترك حلقة دراسية رافضية في أواخر عام ١٩٩٤، ولم يدع أحد منهم أنه كان عضواً في مجموعة أو منظمة معينة، لكنهم قالوا إنهم تأثروا بأبي محمد المقدسي وأبي محمد المصري وبن لادن. ومع أنه لا يوجد حتى الآن دليل مؤكد على تورط بن لادن في ذلك الهجوم، يبدو أن الافتراض واسع النطاق بأن القاعدة كان لها ضلع في الموضوع يقوم أساساً على حقيقة أن بن لادن أشاد، في مقالات لاحقة، بأولئك المقاتلين.

وكانت تفجيرات حزيران ١٩٩٦ في المعسكرات الأمريكية في الخبر، والتي قتل فيها ١٩ أمريكياً وأصيب ما لا يزيد على ٤٠٠ شخص من جنسيات مختلفة، محوطة بغموض أكبر. فعلى الرغم من أن السلطات السعودية ادعت بأنها قد أصدرت أحكاماً بحق عدة أفراد لهم علاقة بتلك التفجيرات، لم تعرف هوية مرتكبيها أبداً، وهناك جدل كثير بشأن ما إذا كانت قد تمت من قبل أفراد ينتمون الى القاعدة أو من قبل مجموعات شيعية برعاية إيران. إلا أنه ليس هناك سوى القليل من الشك في أن كلا الحادثين شكلا علامات بارزة في منحى التطرف الذي اتخذه السخط الإسلاموي منذ بداياته في حرب الخليج عام ١٩٩١.

د. السجن والمنفى

كسبت السلطات السعودية معركتها ضد الصحوة باستخدامها استراتيجية مزدوجة المسارات تقوم على القمع والتفرقة. ففي أواسط عام ١٩٩٥ كان جميع القادة الأشد تأثيراً في جماعة الصحوة قد سجنوا أو أرغموا على المغادرة إلى المنفى في بريطانيا. واحتفظت "المعارضة المستقرة في لندن" ببعض النفوذ في توجيه السياسات، وقامت بتوزيع المنشورات والكتب من خلال شبكة سرية، إلا أنها عانت، بمرور الوقت، خصومات داخلية وبعدها عن المملكة. وفي عام ١٩٩٦ انشق أبو محمد المصري عن الفقيه، وأسس "حركة الإصلاح الإسلامي في المملكة العربية السعودية". ومن الصعب تقييم نفوذ تلك المعارضة اليوم، في حين أن مدى تواجدهم داخل البلد مسألة تثير الخلاف. وأياً كان الأمر، فالسلطات السعودية قد اتهمت المعارضة السعودية التي تتخذ من لندن قاعدة لها بأن لها صلة بالحملة الإرهابية الحالية، وطلبت من الحكومة البريطانية مراراً تسليم كلا القائدين لها.

وسعى نظام الحكم السعودي في أوائل التسعينيات الى شق صفوف جماعة الصحوة عن طريق تشجيع حركة "المدخلية" نسبة للشيخ ربيع المدخلي، إذ تعكس وجهات نظر هذه الحركة مبادئ المؤسسة الوهابية المتمثلة في الطاعة التامة للسلطات الدينية والسياسية، وإدانة فقهاء جماعة الصحوة المسيسين وذوي البدع. إلا أن "المدخليين" استعاروا أساليب جماعة الصحوة، فأخذ تابعوهم يستخدمون أشرطة التسجيل وعقد المؤتمرات، ثم المواقع الإلكترونية على الشبكة فيما بعد، لنشر أفكارهم وبذلك قاوموا خصومهم بفعالية أكثر من المؤسسة الدينية. وقيل ان "المدخليين" كانوا بحلول عام ١٩٩٤ قد حولوا عدداً من جماعة الصحوة السابقين إلى صفوفهم، بما في ذلك في معقلهم القوي بريدة. ورد الرافضيون بطريقة مختلفة على إجراءات السلطة، إذ بعضهم انسحبوا كلياً مرة أخرى من النشاطات السياسية، وعادوا لتركيزهم الأصلي على المحافظة الاجتماعية والتزمت الديني. الرافضيون الأبرز والأكثر تسييساً عمدوا غالباً، عند إطلاق سراحهم، إما للالتحاق بالجهاديين في أفغانستان، واما أصبحوا لاعبين أساسيين في الحركات الإسلامية الليبرالية الأكثر اعتدالاً التي نشأت في أواخر التسعينيات. أخيراً فإن العديد من الجهاديين، مع احتفاظهم بشبكة للتجنيد وجمع التبرعات في السعودية، قد اختاروا النفي الاختياري في أفغانستان التي كان بن لادن قد عاد إليها عام ١٩٩٦ لإنشاء معسكرات تدريب، ولم يعودوا إلى السعودية إلا في أعقاب سقوط نظام طالبان في تشرين الثاني ٢٠٠١.

هـ. إعادة تشكيل الساحة الإسلاموية

في إطار توجه تحرري، وإن كان متواضعاً، لنظام الحكم، تم في أواخر التسعينيات إطلاق سراح معظم السجناء الإسلامويين، إصلاحيين كانوا أم رافضيين، بمن في ذلك كل من الحوالي والعودة عام ١٩٩٩، وقد تم تخفيف القيود على الإعلام، والسماح بإدخال الإنترنت. وعادت المناقشات السياسية العلنية التي كان قد تم حظرها في أواسط التسعينيات إلى الظهور بشكل تدريجي. وتزامنت هذه التطورات مع إعادة تشكيل الساحة الإسلاموية.

أخذ عدة رافضيين، من أمثال منصور النقيدان ومشاري الذايدي، وإصلاحيين بمن فيهم عبد العزيز القاسم وعبد الله الحامد، يناقشون علناً وينتقدون أفكارهم القديمة، مع اقتراح تفسيرات أكثر تحرراً للنصوص المقدسة في إطار عملية "مراجعة. وعلى الرغم من بروز اختلافات جوهرية فقد شكلوا توجهاً "إسلامويا جديدا".

وأخذ كل من العودة والقرني والحوالي، وجميعهم من القادة السابقين في جماعة الصحوة، بالتقليل من انتقاداتهم الحكومة، وأخذ النظام ينظر إليهم بطريقة أكثر تسامحا. الواقع أنه في الوقت الذي فقدت فيه المؤسسة الدينية الرسمية الكثير من مصداقيتها، لقي تعاون جماعة الصحوة تقديراً كبيراً من حكام هم في أمس الحاجة لشرعية دينية.

وبرز توجه إسلاموي متطرف جديد، يشار إليه غالباً بالسلفي الجهادي، على يد مفكرين سابقين في جماعة الصحوة مثل ناصر الفهد وحمود الشعيبي وعلي الخضير، الذين يتخذون من بريدة مقراً لهم بصورة أساسية، ولكنهم اجتذبوا أتباعاً من الشباب الجهاديين والرافضيين، وحظي كبير منظريهم، الفهد، بشهرة واسعة.

وعارض السلفيون الجهاديون تحول قادة جماعة الصحوة إلى الاعتدال، ووسموا العديد من القادة الليبراليين السعوديين بالكفر، ودعوا إلى الجهاد ضد "اليهود والصليبيين"، ومدحوا وبرروا هجمات ١١ أيلول، وأيدوا استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد "الكفار". وقد سعى النظام الى اسكاتهم خلال الفترة بين ٢٠٠٢ . ٢٠٠٣، عندما أخذت انتقاداتهم تتحول ضده بشكل محدد.

ووقعت أحداث ١١ أيلول عندما كانت هذه التطورات قد قطعت شوطاً لا بأس به، ولكن أحداث ١١ أيلول زادت في تسارعها وكثافتها. ووجد كل توجه سبباً إضافياً للاستمرار في النهج الذي يسير عليه. فالإسلامويون الجدد توصلوا إلى استنتاج مفاده أن قراءة أكثر "استنارة" وتقدمية للنصوص المقدسة أصبحت أكثر ضرورة من أي وقت آخر. وواصل قادة جماعة الصحوة السابقين تصميمهم على التوسط بين نظام الحكم والإسلامويين المتطرفين، أما وعاظ السلفيين الجهاديين فقد رأوا في هجمات ١١ أيلول وما تلاها مبرراً أكبر للغة تتوخى العنف ضد الغرب ولهجمات متجددة، عندما يحين الوقت، ضد أهداف غربية في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: الإسلاموية والإصلاح

الإسلامويون الجدد

كان الإسلامويون الجدد، الذين يسمون أيضاً بالإسلامويين الليبراليين، يعملون منذ أواخر التسعينيات بنشاط متزايد سياسياً وإعلامياً على السواء. ويمكن بشكل عام تقسيمهم إلى فئتين:

١. الإصلاحيون الاجتماعيون

الإصلاحيون الاجتماعيون، في غالبيتهم، هم رافضيون سابقون تحولوا إلى النقد الحاد للتقاليد الاجتماعية والدينية المحافظة. وقد استطاعوا بمرور الزمن الوصول إلى صحف محلية نافذة مثل "الوطن" و"الرياض". ولمع اسم أكثرهم شهرة وهو منصور النقيدان في الولايات المتحدة، بمقال ظهر له في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٣ في "نيويورك تايمز"، جعله ملاحقاً من القضاء السعودي بسبب آرائه "المضادة للإسلام". وهو يرى أن الوهابية قد كانت حاضنة لتطرف ديني خطر، وأنها مسؤولة بشكل مباشر عن ثقافة القمع وعدم التسامح التي عمت المملكة العربية السعودية. وتتجاوز اتهاماته المؤسسة الرسمية لتشمل نظيراتها غير الرسمية، مثل جماعة الصحوة التي يتهمها بتشجيع فهم مغلق ومتزمت للإسلام، بدلاً من التفسير العصري والأكثر انفتاحاً الذي اقترحه الإصلاحيون الإسلامويون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفي أيار ٢٠٠٣، وبعد أيام قليلة فقط من الهجمات في الرياض، نشر خالد الغنامي، وهو إصلاحي اجتماعي آخر ذو ماض إسلاموي، مقالاً يشجب فيه الإيماءات الدينية للفكر الجهادي وموجهاً النقد بشكل خاص لابن تيمية، وهو مصدر رئيسي للفكر الوهابي. وأصبح مشاري الزيدي، فيما يقال، أبرز الإصلاحيين الاجتماعيين وأكثرهم استفزازاً، متخذاً لنفسه مواقع مثيرة للجدل في عموده الأسبوعي في جريدة الشرق الأوسط.

وكان للتركيز على التغيير الاجتماعي بدلاً من السياسي أمر حيوي بالنسبة لهؤلاء المعلقين، وحجتهم في ذلك أن الإصلاح السياسي في غياب اعتدال ديني واجتماعي عواقب وخيمة. ويقول النقيدان، الذي يعارض انتخابات وطنية مبكرة: "السعودية غير ناضجة ثقافياً لتجربة كهذه. الانتخابات اليوم سيكون من شأنها فقط تعزيز الوهابية والقبلية". ويضيف مشاري الذايدي بشأن الفكرة نفسها: لا أرى في المشاركة السياسية خطوة أولى، وهذا هو السبب في أني لست متحمساً للانتخابات. لقد حصل نوع من الانفتاح السياسي، ولكن مجتمعنا لا يزال يفكر على أساس قبلي وديني. لم يتطور الوعي السياسي للمجتمع بعد إلى الدرجة التي ينتخب فيها أكفأ المرشحين.

وفي الوقت الذي حظيت فيه آراء الإصلاحيين الاجتماعيين بتغطية واسعة في الغرب، ظل تأثيرها داخل السعودية أقل يقيناً بكثير. وليس من شك في أن اختراق الحظر على النقد الموجه للوهابية كان خطوة مهمة، إلا أن مقابلات متعددة توحي بان هذه الآراء لا تتمتع بتأثير اجتماعي ذي شأن، ربما باستثناء تأثيرها في أوساط النخبة المثقفة. وحتى في أوساط كهذه فإن كون هؤلاء الكتّاب شباباً (معظمهم في الثلاثينيات) ومستواهم التعليمي البسيط نسبياً يضع حداً لمصداقيتهم. وهناك عدد غير قليل من مواطنيهم كبار السن يساورهم الشك في أنهم إنما يبحثون فقط عن شهرة سريعة في الغرب، مقلدين ما تتلهف الولايات المتحدة بشكل خاص لسماعه. ووُجهت تهم كهذه ضد مشاري الذايدي، عندما بدا أنه يدعم القانون الفرنسي الذي لقي استياءً واسعاً بسبب حظره الرموز الدينية البارزة (والذي يمنع تبعاً لذلك النساء المسلمات من ارتداء غطاء للرأس) في المدارس الرسمية.وبرغم أن الإصلاحيين الاجتماعيين يواصلون الالتزام بالعقيدة الإسلامية، وأنهم كانوا دائما يهاجمون الوهابية انطلاقاً من وجهة نظر إسلامية. وأصبح من الصعب بشكل متزايد إقناع الرأي العام بذلك، وصار الكثير من هؤلاء الإصلاحيين يعتبرون الآن خونة في نظر الغالبية العظمى من الإسلامويين السعوديين. بل إن الشخصيات الإسلامية الأكثر اعتدالاً ممن كانت لها صلات وثيقة بهم ذات يوم مثل القاسم، أخذت تميل الآن لعدم الثقة بهم. ومع إحساسهم بالعزلة المتزايدة، أخذ الإصلاحيون الاجتماعيون يبحثون عن صلات مع مفكرين أكثر تحررا مثل تركي الحمد الذي طور منذ عدة سنوات نقده العلماني الخاص به للنظام الاجتماعي السائد، ولكن ذلك أدى فقط إلى تعميق الشكوك الإسلاموية.

كانت العلاقات مع نظام الحكم مشوبة بالغموض منذ البداية. وعلى الرغم من أن الإنترنت وفر للإصلاحيين درجة من الاستقلال، تسبب اعتمادهم على وسائل الإعلام للفت الانتباه إليهم في بقائهم، إلى حد كبير، تحت رحمة الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة. وثمة منطق في الموقف المعتدل نسبياً للنظام، إذ بوسع الإصلاحيين الاجتماعيين أن يكونوا ناقدين مؤثرين في وجهة النظر الجهادية التي كانوا قد احتضنوها ذات يوم، وبوسعهم إيجاد توازن مع نفوذ المؤسسة الوهابية (أو في الأقل استخدامهم تكتيكيا لمنع المؤسسة الدينية من تحدي النظام)، كما إنهم يعتبرون أقل خطراً من أولئك المفتونين بإجراء تغيير سياسي. إن أكثر أفراد العائلة المالكة تعاطفاً مع الإصلاح، بما في ذلك ولي العهد ووزير الخارجية، يعتبرون، حسبما يقال، أن انفتاحاً سياسياً سريعاً هو بمثابة "انتحار وطني". وعلى الرغم من ذلك ظلت هناك خطوط حمر تجلب، في حالة تجاوزها، عقوبات فورية. فمنصور النقيدان، مثلاً، مُنع من الكتابة ثلاث مرات، بعد أن نشر مقالات اعتُبرت استفزازية.

٢- الإصلاحيون السياسيون

كان معظم الإصلاحيين السياسيين يتبعون أساساً لجماعة الصحوة، مع أن هناك عديدين منهم كانوا من الرافضيين. وكان كل من عبد الله الحمد وعبد العزيز القاسم من الشخصيات البارزة في حركة الاستياء الإسلامية منذ التسعينيات. وبعد إطلاق سراحهم من السجن، المرة الأولى عام ١٩٩٥ والثانية عام ١٩٩٧، أخذوا يطورون نظرية إسلامية أكثر تقدمية، تقوم على أساس المجتمع المدني والمشاركة الشعبية والديمقراطية، وجميعها بالطبع ضمن سياق الشريعة الإسلامية. وفي سعيهم الى التوفيق بين السيادة والشعبية واحترام الشريعة، حثوا أيضاً على إدخال إصلاحات دينية لتخفيف بعض المتطلبات الشرعية الوهابية الأكثر تشدداً، وإفساح المجال للتفسير عندما يكون النص غامضاً "الاجتهاد". كما أيدوا الإصلاح الاجتماعي، ولكن مع بقايا محافظة قوية، ولا سيما ما يتعلق بقضايا المرأة.

لقد شكل هؤلاء المصلحون السياسيون الإسلامويون، بالاشتراك مع ليبراليين مثل محمد سعيد الطيب ومتروك الفالح إضافة لشيعة مثل جعفر الشايب، تحالفاً وسطياً متنوعاً عام ٢٠٠٢، وبرزت هذه الشبكة الفضفاضة من الإسلامويين التقدميين السنة والليبراليين والشيعة على رأس لوبي العريضة المرفوعة للسلطة، منطلقين من الدعوة إلى تحول سياسي تدريجي في إطار الإسلام والحكم الملكي. ووصفت وثيقة شهر كانون الثاني ٢٠٠٣ رزمة من الإصلاحات، تشمل إقامة ملكية دستورية وحكم القانون وبرلمان منتخب ومجتمع مدني مؤثر، واحترام لحقوق الإنسان وإنهاء التمييز ولا سيما ضد الشيعة. وحافظ معدو العريضة على توازن دقيق، محددين مطالبهم بعناية، وفي سياق ديني بدءا من إشارات متكررة لنصوص مقدسة إلى ضرورة التزام الإصلاحات بالشريعة الإسلامية.

لقد كان هذا التحالف مع الإسلامويين التقدميين اساسياً في نظر بعض الليبراليين: "إنه يمكننا من الخروج من حالة الجمود التي وجدنا أنفسنا فيها دائماً، ويوفر لنا المؤهلات الإسلاموية التي كنا نفتقر إليها. فضلا عن ذلك، ما المشكلة في أن نعمل معاً؟ إننا جميعاً، في نهاية المطاف، مسلمون وطنيون".لم يكن الجميع متفقين في ذلك، فهنالك أقلية تخشى أن يتظاهر الإصلاحيون السياسيون بالالتزام بالأفكار الليبرالية، بينما يبقون في الواقع ملتزمين بنموذج الدولة الإسلامية. على النقيض من ذلك، يعتقد بعض الإسلامويين، ولا سيما الأعضاء الأكثر تطرفاً في جماعة الصحوة، بأنهم "يوفرون شرعية دينية لمشروع غير إسلامي".

لقد حدثت تحولات في العلاقة مع النظام. ففي كانون الثاني ٢٠٠٣ التقى الأمير عبد الله ولي العهد مع موقعي العريضة، كإشارة لتقبله وجهات نظرهم بشأن الاعتدال السياسي. كما كانت خطوات أخرى، مثل عقد اجتماع حوار وطني وإعلان إجراء انتخابات محلية، دلالة على انتهاج أساليب أكثر انفتاحاً، إلا أن موقعي العريضة، وقد أحبطتهم الوتيرة البطيئة للتغيير، أخذوا يتشددون في مطالبهم. وفي كانون الأول ٢٠٠٣ رفعوا وثيقة يطلبون فيها إجراء عملية لصياغة دستور والعمل به خلال ثلاث سنوات. كان هذا الطلب الأكثر تطرفا، فضلا عن الخوف من قيام تحالف بين الوسطيين وجماعة الصحوة وتصاعد أعمال العنف، دافعاً النظام للرد بشكل أكثر شدة، إذ استدعى وزير الداخلية المعروف بالتشدد الأمير نايف بن عبد العزيز الموقعين على العريضة إلى مكتبه، واتهمهم بأنهم غير وطنيين وهددهم بالسجن. وقال أحد المشاركين موضحاً: كنت مقتنعاً في الساعات التي تلت عودتي الى البيت بأن الشرطة كانت في طريقها لاعتقالي. لم يكن بوسع أي شخص شاهد الغضب في وجه الأمير نايف أن لا يعتقد بغير ذلك.

لقد بثت النشاطات المتجددة للوسطيين الإصلاحيين في آذار ٢٠٠٤، ولا سيما الخطط المتعلقة بتأسيس منظمة حقوق إنسان مستقلة، الخوف في قلب النظام من أن ذلك كان يعني اتخاذ الخطوات الأولية نحو تأسيس حزب سياسي.و تم اعتقال نحو اثني عشر شخصاً، بمن فيهم ثلاثة من أشد الناشطين الإسلامويين في التحالف هم عبد الله الحامد وتوفيق القصيري وسليمان الرشودي.

ب. الصحوة والإصلاح

١- الاعتدال والتعاون

خفف معظم قادة جماعة الصحوة السابقين من التشدد في آرائهم، كما أسلفنا، بعد إطلاق سراحهم من السجون في أواخر التسعينيات، بل إن بعضهم انضم إلى صفوف النظام، مثل عايض القرني الذي تولى دوراً رسمياً في جمع ثلاثة من الوعاظ المتشددين هم ناصر الفهد وعلي الخضير وأحمد الخالدي، وجعلهم يتراجعون على شاشة التلفزيون الوطني، عن فتواهم التي كانت تحث المواطنين السعوديين على عدم مساعدة السلطات في القبض على جماعات (الميليشيات) المطاردة، فضلا عن سحب اتهامهم للحكومة بالردة عن الإسلام. وهناك آخرون مثل العودة حافظوا على المسافة الفاصلة بينهم وبين نظام الحكم، لكنهم شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني الأول الذي رعاه ولي العهد. وخلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، رفض متبنو كلا التوجهين السابقين الدعوة إلى الجهاد، وحثوا الشباب السعوديين على تجنب أي أعمال قد تعكر الأمن الداخلي. وكان هناك توجه ثالث لجماعة الصحوة تبناه الحولي، اتسم بالنقد الشديد للنظام، ولكن ضمن حدود، إذ رفض حضور مؤتمر الحوار الوطني لمشاركة الشيعة فيه، وتناوب بين تفهم دوافع الجهاديين تارة وشجب أعمالهم تارة أخرى.

لقد كان بدء الهجمات الإرهابية في أيار ٢٠٠٣ إيذاناً رئيسياً بإعادة توحيد صفوف وعاظ جماعة الصحوة سياسياً، والانقسام الواضح في صفوف الإسلامويين، إذ أرغمت الإسلامويين على الانحياز لهذا الطرف أو ذاك، واستعانت بالشواهد الدينية لإدانة موقف الجهاديين إدانة مطلقة. وأعطى ذلك شرعية دينية لإجراءات النظام بطريقة لم تعد المؤسسة الشرعية تستطيع توفيرها.

٢- مقاومة الإصلاح الاجتماعي

يبدو مهما الإشارة إلى أن العديد من وعاظ جماعة الصحوة قد تخلوا حالياً في الأقل، عن الآمال التي راودتهم في أوائل التسعينيات بأن يكونوا طليعة حركة إصلاح سياسي. وأخذت مواعظهم تتجنب المواجهات المباشرة ضد النظام، ولا سيما بشأن موضوعات حساسة مثل الفساد أو الافتقار للتمثيل أو غياب الحقوق المدنية. عوضاً عن ذلك يبدو أنهم حريصون للغاية على حماية الوضع القائم من الضغوط لإدخال إصلاحات اجتماعية، وهو مسعى وجدوا فيه المؤسسة الدينية الرسمية حليفاً طبيعياً لهم. فبعد أن أوصى المؤتمر الثاني للحوار الوطني، مثلا، بتحديث المناهج التعليمية "لضمان بث روح التسامح والاعتدال وتطوير القدرات الإدراكية"، قام ١٥٦ مفكراً دينياً، ولا سيما قضاة وأساتذة جامعات من جماعة الصحوة، بإصدار بيان يشجبون فيه ذلك، باعتباره "يناقض التوجه الذي دعت إليه الدولة، والذي تحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى: تعزيز الولاء لمتطلبات الإيمان".

وعلى نحو مماثل، اتسم رد وعاظ جماعة الصحوة بالفزع تجاه اقتراحات بضرورة إعادة مراجعة أوضاع النساء. وكان حضور لبنى العليان، وهي أغنى وأبرز سيدة أعمال سعودية، مؤتمر جدة الاقتصادي من دون نقاب، والذي يشبه كثيراً الصور التي نشرتها جريدة عكاظ فيما بعد وتظهر فيها ٢٧ سيدة مشاركة من دون حجاب، إيذاناً بانطلاق ردود فعل عصبية من المؤسسة الدينية الرسمية وجماعة الصحوة. وقد دفع انعقاد المؤتمر الثالث للحوار الوطني، المكرس للمرأة، وعاظ جماعة الصحوة إلى إصدار تحذيرات متكررة، وكانت النتيجة ظهور مجموعة من النساء الإسلامويات المقربات من وعاظ جماعة الصحوة، وأبرزهن نورة السعد، دافعن عن الحجاب والفصل بين الجنسين.

وتبدو جماعة الصحوة، في تناقض صارخ مع التسعينيات، في موقف دفاعي وتلوذ بالصمت إزاء الإصلاح السياسي، وتعارض التغيير الاجتماعي بشدة. إلا أن الجماعة لم تكن منسجمة تماما في موقفها، إذ حذر العودة من التغييرات في المناهج "بوحي غربي"، لكنه رفض الانضمام إلى ١٥٦ شخصية أصدروا بيان الشجب، كما إنه منفتح على الحوار مع الشيعة، وهو موقف يميزه، مع آخرين عديدين يرون إمكانية حقيقية في التحالف السياسي مع الوسطيين/الإصلاحيين، عن أعضاء جماعة الصحوة الأكثر تزمتا.

٣- اتفاق محتمل مع تحالف الوسط

على النقيض من عريضة كانون الثاني ٢٠٠٣، كانت عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ موقعة من حوالي عشرين من أفراد جماعة الصحوة أبرزهم محسن العوجي، وهو عضو سابق في "لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة"، والذي كان ذات يوم وثيق الصلة بالحولي، ويقال إن العودة أيضاً قد أيد الوثيقة ضمنياً. كان هناك ثمن لمشاركتهم، إذ دعت الوثيقة المصادق عليها بالإجماع إلى إصلاح سياسي واسع، ولكنها صيغت بنبرة دينية إلى حد بعيد. بالنسبة للوسطيين، الذين لا يحظون سوى بتأييد شعبي محدود، كانت هناك فائدة واضحة من التحالف مع وعاظ جمعية الصحوة ذوي المصداقية، والتحول من مجرد مثقفين إلى حركة اجتماعية. وبالنسبة لجماعة الصحوة كانت هناك فائدة محتملة تسمح لهم باستئناف النشاط السياسي، وفي الوقت نفسه إضفاء سمة من الاعتدال على صورتهم في الأذهان، وهو هدف كان يشغلهم منذ هجمات ١١ أيلول. إن قيام تحالف بين الوسطيين وأعضاء معتدلين في جماعة الصحوة كان موضع اهتمام واضح من قبل النظام الذي يقال إن رده الحاد على عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ كان مرده إلى العدد الكبير من تواقيع أعضاء جماعة الصحوة.

ج. الإسلامويون الشيعة

يتخذ الإسلامويون الشيعة منهجاً ذا مسارين، فهم، من ناحية، يعبرون بين فترة وأخرى عن مظالم طائفتهم. ففي نيسان ٢٠٠٣ على سبيل المثال، وبعد ثلاثة أسابيع من سقوط النظام البعثي في العراق انضموا إلى ٤٥٠ ناشطاً شيعياً في التوقيع على رسالة موجهة إلى ولي العهد، يطلبون فيها إنهاء التمييز الديني ضدهم، وتأسيس سلطة دينية شيعية لتنظيم شؤونهم في المملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى فهم يبذلون ما في وسعهم لتأكيد ولائهم للوطن، ورفضهم أي تحالف مع قوة خارجية، وتصميمهم على عدم استغلال الوضع في العراق، في محاولة منهم لتبديد قلق واضح لدى النظام. بعض منهم ينكرون بوضوح وجود "مسألة شيعية"، إلا بالقدر الذي "تؤثر فيه المشكلات الواقعة على الشيعة في الشعب السعودي ككل".

ويتبني هذا الموقف الوطني الواضح استطاع نحو ١٥ مثقفاً شيعيا، إسلاموياً بصورة رئيسية، الانضمام إلى التحالف الوسطي الذي أصدر عريضة كانون الثاني ٢٠٠٣، وكان بينهم جعفر الشايب، وهو ناشط منذ أمد طويل في مجال حقوق الشيعة، ومحمد المحفوظ، كما رحب حسن الصفار، قائد الحركة الإسلاموية الشيعية السعودية منذ زمن طويل، بالمبادرة. وحتى عندما تردد بعض الليبراليين إزاء عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ من باب نبرتها "الإسلاموية" الزائدة، ووجود موقعين سنة بارزين من جماعة الصحوة عليها، فقد ثبت الإسلامويون الشيعة على موقفهم. ويمثل ذلك تحولاً جوهرياً في الإسلاموية السعودية، من حيث أن جماعة الصحوة والإسلامويين الشيعة كانوا تقليدياً يعتبرون أنفسهم أعداء لبعضهم، ويتجنبون التعاون في أي مشاريع سياسية.

ويبدو أن النظام، الذي يشعر بالقلق إزاء الوسطيين، ولكنه أشد خوفاً بكثير من إمكانية انفصال شيعي، ينظر إلى التقارب الوسطي/الشيعي باعتباره أهون الشرين. وهذا يفسر سبب غض النظام النظر عن الإسلامويين الشيعة خلال الإجراءات التي اتخذها مؤخراً، إذ لم يجر اعتقال أي من قادتهم، والشيعي الوحيد الذي بقي في السجن هو الناشط الليبرالي علي الدمياني، الذي لم يسبق له أن قدم مط